

Distr.: General
10 March 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

تقرير الفريق العامل فيما بين الدورات المخصص للموارد والآليات المالية والنمو الاقتصادي، والتجارة والاستثمار

نيويورك، ٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ مقدمة
٣	٢٦-٢ الموارد والآليات المالية
		ألف - عناصر محتملة لمشروع مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها
٣	٢ الثامنة
٨	٢٦-٣ باء - موجز للمناقشة قدمه أحد المشاركين في الرئاسة
١٢	٤٧-٢٧ ثالثا - النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار
		ألف - العناصر المحتمل إدراجها في مشروع مقرر للجنة التنمية المستدامة في
١٢	٢٧ دورتها الثامنة
١٦	٤٧-٢٨ باء - موجز للمناقشة مقدم من الرئيسين
١٩	٤٩-٤٨ رابعا - اعتماد تقرير الفريق العامل

الصفحة	الفقرات	
١٩	٥٧-٥٠ المسائل التنظيمية ومسائل أخرى
١٩	٥٣-٥٠ ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٢٠	٥٤ باء - انتخاب أعضاء المكتب
٢٠	٥٥ جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٢٠	٥٦ دال - الحضور
٢٠	٥٧ هاء - الوثائق
٢١	مرفق: قائمة المشتركين

أولا مقدمة

ثانيا الموارد والآليات المالية

ألف - عناصر محتملة لمشروع مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة

٢ - فيما يلي العناصر المحتملة لمشروع مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة بشأن الموارد والآليات المالية:

”مقدمة

١ - ينبغي السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للأنشطة في مجال الموارد والآليات المالية بما يتوافق تماما وجدول أعمال القرن ٢١^(١) والفقرات ٧٦-٨٧ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٢). ومن المهم أن تتناول البلدان التنمية المستدامة من خلال نهج شامل، وذلك نظرا للترابط بين الجوانب التجارية والمالية، والبيئية والاجتماعية في التنمية المستدامة.

٢ - وتتيح سرعة وتيرة العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة للبلدان النامية فرصا ومخاطر وتحديات لتعبئة موارد كافية وأكثر ثباتا لأغراض التنمية المستدامة. ولعل ذلك ساعد على الزيادة في حجم العرض من التدفقات الرأسمالية الخاصة، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية ولئن كان مصحوبا بانخفاض في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية خلال التسعينات وبتهميش بعض البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا.

٣ - وبصورة عامة، فإن التمويل اللازم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيتأتى من الموارد المحلية. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل بالنسبة

١ - تقرر أن يقوم الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص للموارد والآليات المالية والنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار بدور الاجتماع التحضيري للدورة الثامنة للجنة ويساعد اللجنة على تحقيق نتائج ملموسة وعملية بشأن المسائل المتعلقة بالموارد المالية، والتجارة والاستثمار، والنمو الاقتصادي. ووفقا للممارسة المتبعة في الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة، تمخض الاجتماع عن نوعين من الوثائق بشأن مجموعتين من المسائل المدرجة تحت البند الموضوعي لجدول الأعمال. وقام بإعداد الوثائق رئيسا للفريق العامل على أساس المناقشات التي عقدت خلال الاجتماع والتعليقات التي أبدتها المشتركون والاقتراحات التي قدموها بشأن المشاريع الأولية، ولكنه لم يتم التفاوض بشأنها بصورة رسمية. وهذه الوثائق هي:

(أ) العناصر المحتملة لمشاريع مقررات/قرارات يمكن أن تستخدم كنقطة انطلاق لمزيد من المداولات والمفاوضات خلال الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة. ويتوقع أن تواصل الوفود والأفرقة دراسة هذه الوثائق في الفترة ما بين اجتماع الفريق العامل ودورة اللجنة بهدف صياغة مواقفها تحضيريا للمفاوضات في أفرقة الصياغة خلال دورة اللجنة؛

(ب) موجز المناقشات التي أعدها الرئيسان في محاولة لبيان الاتجاه العام للمناقشة داخل الفريق العامل والمواقف الرئيسية التي أعربت عنها الوفود والتي تشكل، عند الضرورة، آراء ومقترحات بديلة. وسوف لا تعدل هذه الملخصات مرة أخرى، كما أنها ستدرج في التقرير المقدم إلى اللجنة بوصفها مادة مرجعية بشأن مسائل محددة.

”تشجيع التمويل الدولي للتنمية المستدامة

”٦ - لكي تنجح التنمية المستدامة لا بد أن تتبع البلدان المتقدمة النمو على السدوم السياسات التي تخدم التنمية المستدامة في جميع المجالات، والتي تهم البلدان النامية. وينبغي أن تقوم البلدان النامية بإعداد استراتيجيات طويلة الأجل دعماً للتنمية المستدامة في البلدان النامية.

”٧ - ومن المطلوب من حكومات البلدان المتقدمة النمو أن تزيد في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية نوعاً وكماً. ومن المطلوب أيضاً من حكومات البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالالتزامات التي تعهدت بها بتحقيق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وحيث تم الاتفاق، ضمن ذلك الهدف، على تخصيص نسبة تتراوح ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل منح، وينبغي تحديد أهداف المعونة لأشد البلدان فقراً، بما فيها أقل البلدان نمواً ومعظم البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ينبغي تحديدها بدقة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية.

”٨ - والمطلوب من حكومات البلدان النامية، أن تقوم بالتعاون مع المانحين والمنظمات الدولية، وبشراكة مع المجموعات الرئيسية، بوضع سياسات تهدف إلى تعزيز فعالية وكفاية المعونة، والحوار السياسي، والشراكة، والحكم، والإدارة السليمة للشؤون العامة ومشاركة المجتمع المدني.

للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، مصدراً رئيسياً للتمويل الخارجي، كما أنه ستظل هناك حاجة إلى تمويل جديد وإضافي كبير للتنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

”أولويات العمل في المستقبل

”٤ - ستواصل اللجنة معالجة موضوع الموارد والآليات المالية بوصفه مسألة عامة. وستجري المناقشة الشاملة المقبلة بشأن موضوع الموارد والآليات المالية اللازمة للتنمية المستدامة في الاستعراض الشامل في عام ٢٠٠٢، وبشأن التقدم المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسيستفيد الاستعراض من نتائج المناقشة الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية التي ستجري في عام ٢٠٠١. ومن المقرر عقد اجتماع آخر لفريق الخبراء المعني بتمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠٠١ في بودابست، هنغاريا، وذلك دعماً للعملية التحضيرية التي ستفضي إلى الاستعراض الشامل.

”٥ - وستشمل المجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل ما يلي:

- (أ) تشجيع التمويل الدولي لأغراض التنمية المستدامة؛
- (ب) تعبئة الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية المستدامة؛
- (ج) استكشاف آليات مالية مبتكرة؛
- (د) تحسين الأطر المؤسسية وتشجيع الشراكات العامة والخاصة.

الثنائية والمتعددة الأطراف البحث عن طرق وأساليب لتحديد أجزاء الدين التي يتعذر سدادها وذلك لغرض تخفيض حجم الدين إلى حد كبير أو إلغائه تماماً.

” ١١ - وينبغي تضافر العمل على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل بفعالية بهدف إيجاد حلول لمشاكلها المحتملة الطويلة الأجل المتعلقة بقدرتها على تحمل عبء الدين من خلال تدابير مختلفة لمعالجة الديون، بما فيها، وحسب الاقتضاء، إنشاء آليات لخفض الديون، وتشجيع جميع المانحين والبلدان المدينة على أن تستخدم إلى أقصى حد ممكن، وحسب الاقتضاء، جميع الآليات القائمة لغرض خفض الديون. وتخفيف عبء الدين وحده لا يكفي بل ينبغي أن يكمله تحرير التجارة مع منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية، وتقديم المساعدة الإنمائية الخاصة وتوفير الاستثمار الأجنبي لها، فضلاً عن إجراء الإصلاحات المحلية الضرورية.

” ١٢ - وبغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي، لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، يُطلب بإلحاح من الحكومات أن تضع السياسات، وتبني المؤسسات والقدرات اللازمة كيما يعمل اقتصاد السوق بطريقة قابلة للتكهن، وشفافة وغير تمييزية ومستقرة، وينبغي للمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يساند الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستحداث التدابير المناسبة عبر تقديمه المساعدة لبناء القدرات، ووضع السياسات الاقتصادية السليمة وتنفيذها، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إلى البلدان النامية على النحو المنصوص

” ٩ - ومن المطلوب من البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية أن تنفذ بسرعة المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل زيادة التخفيف من عبء ديون البلدان المؤهلة بتوسيع نطاق هذه العملية والتعجيل بها وذلك لتمكين أكبر عدد ممكن من البلدان من الاستفادة من المساعدة في إطار هذه المبادرة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب من المانحين، أن يفوا بالتزامهم المالية لصالح المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون، وأن توافق دون تأخير على خطة تمويل عامة للصندوق الاستئماني بغرض إعفاء البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة بموجب المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون من ديون المعونة الثنائية.

” ١٠ - ومن المطلوب من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تضع استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالفقر بطريقة قائمة على المشاركة حتى يكون تخفيف عبء الدين مرتبطاً بتخفيف حدة الفقر، وتمكين البلدان المدينة من استخدام وفورات ميزانيتها لأغراض النفقات الاجتماعية حتى تحقق أقوى تأثير ممكن في الحد من الفقر. ومطلوب من البلدان المؤهلة التي لم تنضم بعد إلى عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تنفذ التدابير الضرورية في مجال السياسة العامة حتى تتمكن من المشاركة في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يشكل برنامج تخفيف عبء الديون جزءاً من إطار شامل لتيسير الإفراج عن موارد كبيرة لغرض تمويل التنمية ولضمان ألا تتراكم متأخرات في ذمة البلدان المدينة من جديد. وينبغي بذل الجهود اللازمة لإزالة الأسباب الهيكلية للمديونية. وينبغي أن يواصل كل من الجهات الدائنة

(ج) النظر في السبل والوسائل التي تؤدي إلى دمج التمويل البيئي في صميم التمويل العام، وفي هذا الشأن تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني، مع أخذ مستويات التنمية والقدرة المؤسسية فيها في الاعتبار؛

(د) إجراء دراسات وبحوث، وفقاً لمستويات تنميتها وقدرتها المؤسسية، بشأن طرق وسبل تنفيذ طائفة من الأدوات الاقتصادية، بما فيها الأدوات المالية والإلغاء التدريجي للإعانات المضرة بيئياً؛ وينبغي أن يقرر هذه السياسات كل بلد من البلدان، مع مراعاة ما يميزه من خصائص وقدرات، بخاصة على النحو الوارد في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، كما ينبغي لها تجنب التأثير سلباً في القدرة التنافسية وفي توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛

(هـ) تقديم الحوافز اللازمة لإدامة الاستثمار الخاص، التي تشمل الأطر الاقتصادية الكلية والقانونية والتنظيمية التي من شأنها أن تخفف المخاطر والشكوك بالنسبة للمستثمرين؛ وينبغي تزويد البلدان النامية بالمساعدة لبناء القدرات لتمكينها من وضع نظام بيئي فعال وأدوات سوقية واستخدامها على نطاق واسع، مع مراعاة الاختلاف في مستويات تنميتها وآثارها الاقتصادية - الاجتماعية المحتملة.

"الترويج للآليات المالية المبتكرة"

"١٥ - تُشجع الحكومات على الترويج لاستخدام آليات مالية مبتكرة. وفي هذا الشأن ينبغي أن تقوم الحكومات، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية بالمضي في المشاركة في الدراسات والبحوث المتعلقة بالسبل التي تؤدي إلى جعل مثل هذه الآليات أكثر واقعية وفعالية، عبر طرق عدة من بينها التعلم من خبرة الآخرين وتكييف تلك الآليات مع الظروف

عليه في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي المضي قدماً في استكشاف سبل ووسائل استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتفعيل الاستثمار الخاص في التنمية المستدامة.

"١٣ - ونظراً لأهمية الدور الذي تؤديه زيادة التدفقات الرأسمالية الخاصة في دعم التنمية المستدامة، يُطلب من الحكومات بإلحاح أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية، بالتفكير في وضع التدابير المناسبة وتنفيذها لزيادة هذه التدفقات وتعزيز إنتاجيتها، فضلاً عن معالجة تقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل وما تنطوي عليه من آثار سلبية محتملة. كما يلزم اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى تحسين المؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي بهدف تعزيز أنظمة مالية مستقرة

"حشد الموارد المالية المحلية في سبيل التنمية المستدامة"

"١٤ - نظراً لأهمية البيئتين الاقتصاديتين المؤاتيتين الوطنية والدولية اللتين تساند كل منهما الأخرى في مجال السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، يُطلب من الحكومات بإلحاح أن تقوم بما يلي:

(أ) التشجيع على حشد الموارد المالية المحلية وإرساء الأساس لإنشاء بيئة مؤاتية وذلك عبر أمور عدة من بينها تشكيل إطار اقتصادي كلي سليم، وقطاع خاص نشيط، وتحسين الحكم، والتنمية القائمة على المشاركة؛

(ب) زيادة التعاون لمعالجة مسألة هروب رؤوس الأموال بغية توسعة قاعدة الموارد المحلية في سبيل تمويل التنمية المستدامة؛

”٢٠- ويطلب من الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية بإلحاح أن تعزز الشراكات العامة والخاصة لتمويل التنمية المستدامة.

”٢١- وعلى النحو المسلّم به في جدول أعمال القرن ٢١، فإن ثمن عدم التحرك قد يفوق التكاليف المالية لتنفيذ جدول الأعمال هذا. وبناء على ذلك، لا بد من الوفاء بجميع الالتزامات المالية التي تم التعهد بها في إطار جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما الوارد منها في الفصل ٣٣، ويلزم على وجه السرعة تنفيذ الأحكام المتعلقة بالموارد الجديدة والإضافية الكافية والتي يمكن التكهن بها على السواء.

”٢٢- ويطلب من المنظمات بإلحاح أن تحسن تنسيق عملها في المجال المالي في سبيل التنمية المستدامة بغية تبادي الازدواجية ورفع فعاليتها، بتركيز كل منها على مجال اختصاصها حيث تتمتع بميزة نسبية واضحة. وفي هذا السياق، يلزم تحسين التعاون والحوار بين المنظمات الدولية ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

”٢٣- وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية زيادة جهودها التنسيقية، باستخدام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والإطار الإنمائي الشامل الذي اقترحه البنك الدولي وعملية استراتيجية تخفيف حدة الفقر التي بدأها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

”٢٤- وتُشجع المنظمات الدولية والحكومات والفئات الرئيسية على إجراء مزيد من البحوث في المجالات التالية:

الخاصة التي تحيط بكل بلد على حدة. وليست هذه الآليات بديلة لزيادة الموارد المالية في سبيل التنمية المستدامة من مصادر أخرى، أي المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات حافظة الأوراق المالية.

”١٦- ويمكن لآلية التنمية النظيفة، وهي أداة تستخدم لزيادة استثمارات القطاع الخاص في مشاريع في البلدان النامية، أن تشكل وسيلة فعالة لزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية ما أن يتم التصديق على بروتوكول كيوتو وتنفيذه. ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ مدعو بإلحاح إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الآلية في صيغتها النهائية وتطبيقها في أقرب فرصة ممكنة.

”١٧- وينبغي لمرفق البيئة العالمي أن يبقى الآلية الرئيسية في توفير التمويل للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدفع التكاليف المتزايدة لتحقيق فوائد بيئية شاملة، ويتعين النظر في زيادة مواردها لدى مناقشة التجديد القادم للموارد.

”١٨- وينبغي اتباع نهج مبتكرة بغية تقوية الآلية المالية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

”تحسين الأطر المؤسسية وتعزيز الشراكات العامة والخاصة

”١٩- يلزم تعزيز جهود التعاون الدولي لتحسين النظام المالي الدولي القائم بهدف منع تجدد الأزمات، وتوفير آليات أفضل لإدارة الأزمات بغية دعم التنمية المستدامة وتعزيزها.

- (أ) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، بغرض تبيان كيفية زيادة تساقق الاستثمار الأجنبي المباشر مع التنمية المستدامة؛
- (ب) بناء القدرات لحشد الموارد المالية الأجنبية والمحلية في سبيل التنمية المستدامة؛
- (ج) إصلاح الميزانية الخاصة بالبيئة فضلاً عن الجوانب المختلفة المتعلقة بتطبيق نظام فعال للضرائب والرسوم البيئية؛
- (د) الآليات المالية الدولية المبتكرة.

”٢٥ - وينبغي أن تدعو اللجنة فريقاً حكومياً دولياً مخصصاً للاجتماع لإجراء دراسة تحليلية عن عدم إحراز أي تقدم في الوفاء بالالتزامات في مجالات التمويل، بغية تقديم التوصيات بتزامن التقدم في المسائل القطاعية والمجالات القطاعية الشاملة. كما يمكن للنتائج التي يتوصل إليها هذا الفريق أن تساهم في عمل اللجنة التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتمويل والتنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، لكن عمل مثل هذا الفريق لا ينبغي أن يعتمد على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى.

باء - موجز للمناقشة قدمه أحد المشاركين في الرئاسة

مقدمة

اجتماعات عقدها أفرقة الخبراء منذ عام ١٩٩٤ لتقديم مدخلات لمناقشة مسألة تمويل التنمية التي ستجري في عام ٢٠٠١. وكان رئيس فريق الخبراء هذا، لن سي يان، حاضراً في جلسة الفريق العامل الافتتاحية لعرض الموجز الذي أعده عن ذلك الاجتماع.

٦ - ومن الأهمية بمكان أن تنشئ البلدان بيئة مؤاتية على الصعيدين المحلي والدولي لاستئصال الفقر عبر التنمية

٣ - كجزء من برنامج العمل المتعدد السنوات الذي أُنقذ عليه في (المستقرات مؤتمراً للأعمال المتعلق بالمعنى والتنمية والتعميم) بعد مرور جانشين ٣ سنوات في الثاني/يونيو ١٩٩٩ في إطار العمل، القبول مع الفريق العامل في المؤتمر (مشورات الأمم المتحدة، رقم للمع ١.٨.٩٥/٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠)، القرار ١، المرفق الثاني. أُحرز من تقدم في تنفيذ الأهداف المتصلة بالموارد والآليات المالية على المرفق النحو المذكور في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١. وأخذ هذا الفريق بالاعتبار الاستعراض الشامل بعد مرور خمس سنوات. ويرمي الفريق العامل إلى المساهمة في مناقشة مسألة الموارد والآليات المالية التي ستشهدها الدورة الثامنة القادمة للجنة.

جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة تلك المذكورة في الفصل ٣٣، التي تدعو إلى تقديم موارد جديدة وإضافية تكون كافية ويمكن توقُّعها. وفي الوقت نفسه، أُعرب عن التقدير لوفاء عدد من البلدان المانحة بصفة مستمرة بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية للأمم المتحدة المتفق عليه والبالغ ٧.٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو تجاوزها لهذه النسبة. وجرى الترحيب بالاتجاه نحو تحرير المساعدة الإنمائية الرسمية للاستجابة على نحو أفضل لما لدى البلدان النامية من احتياجات إنمائية. وسُلم بضرورة قلب اتجاه التدني في هذه المساعدة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي وبلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه البالغ ٧.٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أقرب وقت ممكن.

٩ - وشُدّد على أنه يلزم تعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وكفاءتها. وأُعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي للجهات المانحة أن تأخذ الجو السياسي العام في البلدان المستفيدة بعين الاعتبار. كما أُشير إلى أن وجود شعور بالتملك لدى البلدان المستفيدة أمر لا بد منه لزيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، وأنه لا ينبغي فرض أي اشتراطات جديدة تمس بسيادة البلدان المستفيدة التي تتمتع بالحق في تحديد أولوياتها الإنمائية.

١٠ - وأكدت بلدان عديدة أن المساعدة الإنمائية الرسمية عادت على البلدان المتقدمة المانحة بفوائد متعددة من خلال جمع المعلومات، ومراعاة المعارف وبخاصة الأبحاث المتعلقة بالأسواق التي تجريها في البلدان النامية المستفيدة، وحثت البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية على استعراض ما تنطوي عليه هذه المساعدة من آثار استعراضاً شاملاً وإطلاع الجمهور العريض على نتائجه.

١١ - ورأى أحد الوفود أن تدني المساعدة الإنمائية الرسمية يرجع إلى عدد من الأسباب - سياسات ميزانية القطاع

المستدامة، مع مراعاة جميع جوانب التنمية التي تشمل التجارة والتمويل والديون والبيئة والتنمية الاجتماعية. وينبغي القيام بذلك بروح الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أساس تحمل مسؤوليات مشتركة لكن متميزة، مع أخذ مستوى التنمية في كل بلد على حدة، كما يقر به إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١. وعلى النحو المذكور في الفقرة ٤-٣٣ من الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، من المهم الإقرار بأن ثمن عدم الاضطلاع بالعمل قد يفوق التكاليف المالية التي يستتبعها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبأن عدم الاضطلاع بالعمل يؤدي إلى تقليص الخيارات المطروحة أمام الأجيال القادمة.

التمويل الدولي والتنمية المستدامة

٧ - شددت وفود عديدة على أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لزيادة نطاق حشد رأس المال الخاص الخارجي وتخفيف ثقله. وأُتفق عامةً على ضرورة وضع الشروط التي تكفل إفادة عدد أكبر من البلدان النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية. وشددت بعض الوفود على أهمية أن تصل زيادة فورية وكبيرة من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الجهات المستهدفة التي أُتفق عليها وأن يتم إيجاد حل دائم لمشكلة الديون في البلدان النامية، بخاصة أقل البلدان نمواً، وإزالة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء الديون والفقر.

٨ - وأُتفق بصفة عامة على الأهمية الحاسمة التي ما زالت تتصف بها المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، بخاصة أفقرها. وأهابت البلدان النامية بالبلدان المتقدمة النمو الوفاء بجميع التزاماتها الواردة في

١٤ - وأتفق بشكل عام على أنه ينبغي أن تشكل برامج الإعفاء من الديون جزءاً من استراتيجية مالية شاملة للتنمية المستدامة. ولا بد من معالجة الأسباب الهيكلية للمديونية والمبادرة المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تربط تخفيف عبء الديون بتخفيف حدة الفقر، تشكل الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح، وتوفر للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الملتزمة باستئصال الفقر طريقة أكثر سخاءً وشمولاً وسرعةً في تخفيف عبء الديون فيها. وشُدّد على أنه من الضروري توفير مزيد من التمويل ووجود خطة تمويل عامة لتمويل الصندوق الإستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وضمان تنفيذ المبادرة على وجه السرعة.

١٥ - كما شُدّد على زيادة الخطوات المؤدية إلى تخفيف عبء الديون واقترحت خيارات مختلفة. فاقترح مثلاً أن ينظر الدائنون الثنائيون والمتعدّدو الأطراف على السواء في السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحديد المبالغ من الديون التي يُقدر أنها غير قابلة للسداد إما لخفضها إلى حد كبير أو لإلغائها برمتها. ودعت مقترحات أخرى إلى زيادة استخدام مقايضات الديون - بالبيئة وإلى دعوة الدائنين من المؤسسات المتعدّدة الأطراف ونادي لندن إلى المضني في البحث عن حلول ابتكارية للديون المتعدّدة الأطراف.

١٦ - وأفاد أحد البلدان بأنه طلب من مدينيه تسديد ديونهم على أساس أن يمنحهم بعدئذ هبات تصل نسبتها إلى ١٠٠ في المئة من المبلغ المسدد، لتُستخدم في برامج تخفيف حدة الفقر وفي المجالات ذات الأولوية في التنمية الاجتماعية.

١٧ - واقترح أن تعقد لجنة التنمية المستدامة اجتماعاً لفريق حكومي دولي مخصص لإجراء دراسة تحليلية لعدم إحراز أي تقدم في الوفاء بما تم التعهد به من التزامات في مجالي التمويل ونقل التكنولوجيا. ويقدم هذا الفريق توصيات بشأن تزامن التقدم المحرز في المسائل القطاعية مع التقدم في المجالات

العام، والطلبات الجديدة على المساعدة الإنمائية الرسمية المتوافرة وتزايد الطلبات للاستجابة إلى حالات الطوارئ الإنسانية مما يؤدي إلى كثافة التنافس على الأموال العامة. وفي بعض الحالات، تتكيف البلدان النامية مع هذه البيئة الجديدة وتتطور في إطارها، لكن بلداناً نامية أخرى، لا سيما تلك التي يكتنفها الصراع وعدم الاستقرار السياسي، تواجه مزيداً من التهميش. وأضحت المساعدة الإنمائية الرسمية المتعدّدة الأطراف، خاصة ما تقدمه المصارف الإنمائية المتعدّدة الأطراف، أكثر أهمية سيما لأقل البلدان نمواً.

١٢ - وبغية قلب اتجاه التدني الأخير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة الطويلة الأجل ولنشر هذه التدفقات على نطاق أوسع، شُدّد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي دعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود لاستحداث أطر واستراتيجيات سياسية عامة مناسبة. وينبغي أن يشمل هذا الدعم المساعدة على بناء القدرات. وأكدت بعض الوفود أنه لا بد للبلدان المستفيدة من خلق بيئة يمكن التكهن بها، ومستقرة وغير تمييزية لتصبح أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب.

١٣ - وأكدت بعض الوفود أنه، لدى التشجيع على الاستثمار المباشر الأجنبي، ينبغي معالجة الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية على نحو ملائم لتحاشي الآثار السلبية التي يحتمل أن يخلفها الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يتعين مواصلة السعي وراء المساهمة التي يمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يقدمها في مجال نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إلى البلدان النامية، إلى جانب المشاريع المحددة التي اضطلعت بها سابقاً البلدان المتقدمة النمو لتسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية، مثلما أتفق عليه بصفة مشتركة.

البلدان النامية عن ضرورة أن تراعي هاتان الآليتان مستويات النمو والمؤسسات وبناء القدرات وعن ضرورة كفاءة ألا يؤثر تنفيذ مثل هذه التدابير تأثيراً سلبياً في تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية.

٢٢ - أما بالنسبة لخفض الإعانات أو إلغاؤها، شُدد على أن مثل هذا الإجراء يستدعي القيام باستعراض دقيق للآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع أخذ اختلاف الحالتين الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد ومنطقة على حدة في الحسبان.

٢٣ - وأكد بعض البلدان على أهمية القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة. فمن المهم توفير الإطار اللازم لاستثمار خاص دائم، الذي يشمل أطراً واضحة وموثوقة ومستقرة في مجالات الاقتصاد الكلي والقانون والسياسات البيئية. ويمكن إشاعة الخصخصة حيثما تتوفر الشفافية، والتكافؤ في مجالات النشاط والإشراف المنظم الوافي.

آليات التمويل المبتكرة

٢٤ - فيما يتعلق بآليات التمويل المبتكرة، فإن تخصيص موارد مالية تتجاوز البليون دولار للمشاريع قدمها المرفق البيئي العالمي كان موضع تقدير. كما جرى الترحيب بالجهود التي بذلها هذا المرفق ووكالاته المنفذة للحصول على أكثر من ٥ بلايين دولار للمشاريع.

٢٥ - كما دار نقاش تناول آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو، الذي يقوم، بوصفه آلية مالية دولية، بإتاحة الفرصة لنقل موارد مالية إضافية إلى البلدان النامية لاستثمارها في التنمية المستدامة، وخاصة الموارد الواردة من القطاع الخاص. وشُدد على أن هذه الآلية الجديدة أمر لا بد منه لتنفيذ بروتوكول كيوتو. بمجرد التصديق عليه.

٢٦ - أما بالنسبة لآليات التمويل المبتكرة المحلية، أُشير إلى أن هذه الآليات أثبتت فائدتها في مجالات الطاقة الكهربائية

الشاملة للقطاعات. كما أن ما يتوصل إليه هذا الفريق يمكن أن يساهم في أعمال اللجنة التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

التمويل المحلي والتنمية المستدامة

١٨ - أشارت بعض الوفود إلى أن الموارد المحلية ستبقى تشكل المصدر الرئيسي لتمويل التنمية المستدامة وأنه يلزم للبلدان تهيئة بيئة مؤاتية للتشجيع على حشد الموارد المالية الإضافية. والعناصر الرئيسية لذلك تشتمل على وجود إطار اقتصادي كلي سليم، وقطاع خاص نشيط، وآليات للحكم قائمة على المشاركة. ويلزم إيلاء اهتمام خاص للسياسات المالية والمتعلقة بالميزانية، ولجباية الضرائب والشفافية.

١٩ - ورأى بعض الوفود أن من المهم إدماج التمويل البيئي في الجرى الرئيسي للتمويل العام، لكن هذا الأمر يتطلب التعاون الوثيق بين شتى الوزارات بغية تجنب المنازعات التي يمكن أن تؤثر سلباً على تمويل التنمية المستدامة.

٢٠ - وشددت بلدان عديدة على أنه لا ينبغي أن تُفرض على البلدان النامية سياسات محلية معينة، مثل إنشاء بيئة مؤاتية لحشد الموارد المالية، أو أن تُستخدم هذه السياسات كشرط للتعاون المالي الدولي. وعلاوة على ذلك، شددت بلدان عديدة أيضاً على أنه لا بد من تكييف المعايير أو النماذج الاقتصادية الصالحة للبلدان المتقدمة مع أوضاع البلدان النامية، لأنها يجب أن تأخذ الخواص المميزة للبلدان النامية في الاعتبار.

٢١ - وفيما يتعلق بالضرائب والرسوم البيئية، شُدد بشكل عام على أن هاتين الأداتين يمكن أن تكونا مفيدتين شرط أن تعمما بعناية. وعليه، ينبغي بحشما ودرسهما بدقة. وأعربت

الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغير ذلك من المؤسسات ذات الصلة.

”٢ - إن التجارة والاستثمار عاملان من العوامل المهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويمكن أن يفضي النمو الاقتصادي وغير المستدام وانعدام النمو إلى تدهور البيئة. فالنمط غير المستدام الذي يتسم به الإنتاج والاستهلاك، بخاصة في الدول الصناعية، مثلما بينه جدول أعمال القرن ٢١، هو السبب الرئيسي لاستمرار التدهور في البيئة عالمياً. كما أن البيئة في البلدان النامية تعاني من ضغوط المشاكل المتصلة بالفقر.

”٣ - وينبغي اتباع نهج متوازن ومتكامل في التجارة والبيئة سعياً وراء التنمية المستدامة، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فضلاً عن اختلاف مستويات التنمية في البلدان بدون المساس بالسمة المنفتحة والمنصفة وغير التمييزية للنظام التجاري المتعدد الأطراف أو خلق حواجز مستترة في درب التجارة.

”٤ - ويشكل تحفيز الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي تحدياً كبيراً يطرحه تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الوقت ذاته، ينبغي للمجتمع الدولي العمل جاهداً لتجنب المخاطر التي يمكن أن تلازم تقلب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الأجل، ولزيادة الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الاستثمارات للتنمية المستدامة.

والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والصرف الصحي والنقل العام. وشدد بعض الوفود على أن هذه الآليات لا تُستغل بعد استغلالاً كاملاً. وذكر أن الحكومات تسعى إلى كسب رأس المال الخاص من الداخل والخارج بغية التمكّن من الاستثمار في الهياكل الأساسية عبر الشراكات الخاصة والعامّة (البناء والتشغيل والنقل) والمشاريع المشتركة، إلى جانب إنشاء آليات التمويل الصغير للقطاعين غير الرسمي والريفي. وشددت بلدان عديدة على أن هذه الآليات ليست بديلاً عن زيادة الموارد المالية للتنمية من مصادر أخرى، أي المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي واستثمار حافظة الأوراق المالية الأجنبية.

ثالثاً - النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار

ألف العناصر المحتمل إدراجها في مشروع مقرر للجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة

٢٧- إن العناصر المحتمل إدراجها في مشروع مقرر للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثامنة المعنية بالنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار هي التالية:

”مقدمة

”١ - ينبغي متابعة الأنشطة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار وفقاً لجدول أعمال القرن ٢١ (أ) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (ب) وللهدف البعيد المدى المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. كما ينبغي أن تؤخذ خطوات إضافية على أساس نتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تمكين التعاون والتنسيق بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة

الفنية وبناء القدرات لما فيه مصلحة البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغرض مساعدتها على زيادة فرصها في التصدير، وترويج الإنتاج المخصص للتصدير وتمتين قدرتها على التجارة، وتنفيذ التزاماتها الواردة في الاتفاقات الدولية القائمة، ومن بينها اتفاق منظمة التجارة العالمية. وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة البلدان التي تسعى إلى الاندماج في نظام التجارة العالمي، وبخاصة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٨ - وتحت الحكومات، وخاصة في البلدان النامية، على إلغاء السياسات المضرة بالتجارة والممارسات الحمائية والحواجز غير المتعلقة بتعريفات التجارة وذلك من أجل تحسين سبل وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق، خاصة السلع الأساسية، بما فيها المنتجات الزراعية، وإيجاد طرق ووسائل لمساعدتها على تنويع أساس صادراتها.

٩ - وينبغي تحسين ظروف سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً وذلك على أساس متسع وحر بحسب الإمكان، وينبغي النظر على عجل في الاقتراح الهادف إلى الالتزام المحتمل من قبل الدول متقدمة النمو بتوفير سبل الوصول إلى أسواقها تكون معفاة من المكوس ومن الحصص لجميع الصادرات الآتية بالأساس من أقل البلدان نمواً، وغيره من المقترحات الهادفة إلى إتاحة أقصى قدر ممكن من سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة لهذه البلدان. كما أنه ينبغي النظر في مقترحات تهدف إلى مساهمة البلدان النامية في تحسين سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة لصادرات أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك،

”أولويات العمل في المستقبل

٥ - ستعتبر مسائل النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار جزءاً من استعراض التقدم الذي أحرز خلال ١٠ سنوات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وستشتمل المجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل على ما يلي:

- (أ) تعزيز التنمية المستدامة عن طريق التجارة والنمو الاقتصادي؛
- (ب) الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة؛
- (ج) تعزيز التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار؛
- (د) تقوية التعاون المؤسسي وتعزيز الشراكة.

”تعزيز التنمية المستدامة عن طريق التجارة والنمو الاقتصادي

٦ - يُطلب بإلحاح من الحكومات والمنظمات الدولية مؤازرة الجهود التي تبذلها البلدان النامية في بناء القدرات لاستئصال الفقر، وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة. فترويج التجارة والاستثمارات والنمو الاقتصادي المستمر أمور لا بد منها لدعم مثل هذه الجهود. وعلاوة على ذلك، يجب تنفيذ سياسات مناسبة على الصعيد الوطني لكفالة العدل في توزيع المكاسب وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

٧ - كما يُطلب بإلحاح من حكومات البلدان المتقدمة النمو ومن المنظمات الدولية تعميم تحسين إمكانيات النفاذ إلى السوق، ومبادرات المساعدات

وحماية البيئة وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتشجع جميع الأطراف المعنية على تحديد واستكشاف الفرص التي يعد فيها تحرير التجارة، بما في ذلك تناول الإعانات المضرة بالتجارة، بنتائج طيبة لإتيانه بمنافع تجارية وبيئية وإمائية.

١٦- وينبغي أن توضع خطط الاجازة والوسم بصورة شفافة وغير تمييزية ولا ينبغي أن تفضي إلى إقامة حواجز مقنعة أمام التجارة أو إلى عقبات غير مبررة بالنسبة لسبل الوصول إلى الأسواق. وتحت الحكومات والمنظمات الدولية على تيسير المشاركة الكاملة للبلدان النامية في عملية وضع المعايير. كما أنهما تحت على زيادة استكشاف مفهوم المعادلة وتطبيقه.

١٧- وينبغي اتباع سياسات بيئية فعالة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ومع ذلك، ينبغي اجتناب الاستعانة بالتدابير البيئية لأغراض حمائية. وينبغي للحكومات أيضا أن تحتنب فرض تدابير من طرف واحد لا تتسق مع مبادئ إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية^(ج)، وخاصة المبدأ ١٢.

ينبغي أن تنفذ بالكامل الأحكام المتعلقة بتخصيص معاملة خاصة وتفاضلية بالنسبة للبلدان النامية.

١٠- وينبغي أن توفر المساعدة المالية والتقنية المركزة بشكل أكبر من أجل معالجة مشكلة الأمن الغذائي في البلدان النامية معالجة فعالة، على نحو ما ورد في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر قمة الأغذية العالمي، ومشاكل البلدان المستوردة للأغذية الصافية.

١١- ويشجع على ضمان توزيع الفوائد الناجمة عن تحرير التجارة على أولئك الذين يعيشون في الفقر ووصولها إليهم بصورة متكافئة.

١٢- وتشجع المنظمات الدولية على بحث سبل تعزيز التنمية الأصيلة للتكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية ونقلها ونشرها في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق حقوق الملكية الفكرية، وخاصة المادتين ٧ و ٦٦ (٢).

١٣- وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية، بالتعاون مع دوائر الأعمال التجارية والممثلين الآخرين للمجتمع المدني، على تعزيز إيجاد أسواق للمنتجات والتكنولوجيات والخدمات التي تراعي البيئة.

”تحقيق التدايم بين التجارة والبيئة“

١٤- تحت المنظمات الدولية والحكومات على تعزيز فهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدابير التجارة للأغراض البيئية بالنسبة للبلدان على مختلف مستويات التنمية.

١٥- وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على التعاون واستكشاف سبل تعزيز الجمع بين تحرير التجارة

(أ) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 وتصويباته)، القرار ٧، المرفق الثاني.

(ب) قرار الجمعية العامة د-١٩ - ٢/١٩ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، المرفق.

(ج) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، القرار ١، المرفق الأول.

جهود من أجل صياغة السياسات الداخلية المناسبة وتنفيذها.

”٢٢- وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية على معالجة المخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن تقلب تدفقات رأس المال القصير الأجل.

”٢٣- وبغية تعزيز قدرات الاستثمار، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، للمساهمة في التنمية المستدامة، جرت التوصية بأن تقوم الحكومات والمنظمات الدولية، بالتعاون مع منظمات القطاع الخاص المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين بما يلي:

(أ) استكشاف السبل للعمل على أن يستفيد عدد أكبر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ب) السعي إلى تعزيز الاستعانة بنظم الإدارة البيئية في فروع الشركات عبر الوطنية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إليها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلاً عن نشرها في الشركات الداخلية في البلد المضيف؛

(ج) استكشاف الإمكانيات لتشجيع الشركات على تحمل المسؤولية لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تطبيق أفضل الممارسات والترويج لسلوك الشركات المسؤولة بيئياً؛

(د) استكشاف احتمال تحسين الأداء البيئي إلى جانب سلسلة العرض وفي إدارة النفايات، وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين؛

”١٨- وتشجع الحكومات، طبقاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها بموجب تلك الاتفاقات وذلك بإتاحة نقل التكنولوجيا وتعزيز بناء القدرات.

”١٩- وتحث الحكومات والمنظمات الدولية على تبيان الآثار الاقتصادية والإمائية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومعالجتها، فضلاً عن زيادة النظر في العلاقة القائمة بين هذه الاتفاقات واتفاق منظمة التجارة العالمية.

”٢٠- وينبغي زيادة استكشاف مفهومي تقييم الأثر البيئي وتقييم أثر الاستدامة المتعلقين بالتجارة ويتعين التأكيد على وضع المنهجيات، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مستويات تنمية البلدان وقدراتها الداخلية والاختلافات الحالية بشأن مفهوم تقييم أثر الاستدامة. وسوف يجرى أي من هذين التقييمين على المستوى الوطني دعماً لوضع السياسة الوطنية. وينبغي للمنظمات الدولية المعنية تقديم المساعدة في تيسير فهم أفضل لهذين المفهومين.

”تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمار

”٢١- تشجع الحكومات على تعزيز بيئة استثمارية مستقرة ويمكن التنبؤ بها وغير تمييزية وشفافة تشجع الاستثمار الداخلي وتدفقات الرأسمال الأجنبي، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تنظم في الوقت ذاته نشاط المستثمرين بحسب ما يكون ذلك مناسباً. وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية في البلدان المتقدمة النمو على توفير الدعم المناسب للبلدان النامية فيما تبذله من

والنمو الاقتصادي بصورة تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحوار والمشاورات مع أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني.

٢٨ - وينبغي تعزيز التعاون الدولي والدعم الدولي لبناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية من خلال جهود متجددة على صعيد المنظومة مع وجود استجابة أكبر لأهداف التنمية المستدامة التي حددها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز والحكومات الوطنية.

باء - موجز للمناقشة مقدم من الرئيسين

مقدمة

٢٨ - استندت المناقشة بشأن النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار إلى تقرير الأمين العام (E/CN.17/2000/4). وقد أخذت في الاعتبار الاستعراض الشامل الذي تم في عام ١٩٩٧ أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، مرور خمس سنوات على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فضلا عن إعلان وخطط عمل بانكوك اللذين اعتمدا أثناء الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في بانكوك من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٢٩ - والتجارة والاستثمار أمران أساسيان بالنسبة للنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة. فقد أكدت بعض الوفود على وجوب تكملة سياسات التجارة والاستثمار، مع ذلك، بسياسات مواتية لإيجاد مستويات عالية من الحماية البيئية والاجتماعية وإنفاذ هذه القوانين على الصعيد الوطني. وبينما استفادت بعض البلدان النامية من العولمة وتحرير التجارة، فلا تزال ثمة حاجة إلى معالجة قضية التهميش، خاصة تهميش أقل البلدان نمواً، ودعم إدماج البلدان النامية

(هـ) استكشاف الدور المحتمل للمبادئ التوجيهية البيئية لجعل الاستثمار داعماً على نطاق أوسع للتنمية المستدامة.

٢٤ - وتشجع الحكومات والمنظمات الدولية على استحداث آليات التقييم البيئي لمشاريع الإقراض التصديرية فضلاً عن الآليات لتبادل أفضل الممارسات والمعلومات.

”تعزيز التعاون المؤسسي وتشجيع الشراكة

٢٥ - المنظمات الدولية مدعوة إلى إجراء مزيد من البحث بشأن التطبيقات الممكنة لمبادئ إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية والتي تم التجارة الدولية، وخاصة إضفاء الصبغة العملية على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمميزة.

٢٦ - وتحث الحكومات والمنظمات الدولية المانحة على تحسين الاتساق والتنسيق، بمشاركة الدول المستفيدة مشاركة كاملة، في توفير المساعدة التقنية للبلدان المستفيدة وتعزيز بناء القدرات فيها وذلك لتمكينها من الاستفادة من العولمة وتحرير التجارة والاندماج بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي. كما تشجع الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز بناء القدرات وذلك بهدف تمكينها من تنفيذ وإنفاذ السياسات البيئية الفعالة، بما في ذلك من خلال وضع الصكوك الاقتصادية والاستعانة بها، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة في كل بلد على حدة واختلاف مستويات التنمية بها.

٢٧ - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي وذلك لتعزيز التجارة

وجوب السعي لتحقيق النمو الاقتصادي في السياق الأوسع للتنمية المستدامة التي تدمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأكدت وفود عديدة على أن ثمة حاجة إلى فصل تدريجي للنمو الاقتصادي عما تتعرض له البيئة من ضغوط في البلدان المتقدمة النمو.

٣٣ - أما في البلدان النامية، فإن الضغوط الممارسة على البيئة، خاصة الضغوط على رصيد الموارد الطبيعية، ينجم بصورة كبيرة عن الفقر والتخلف وغياب البدائل، مثل وجود سبل للعيش أكثر استدامة. وعليه، فإن للقضاء على الفقر هدفاً مهيمناً من أهداف التنمية المستدامة. وتمثل التجارة أداة هامة للنمو الاقتصادي، وعن طريق النمو الاقتصادي فقط يتسنى للبلدان النامية أن تلبى الاحتياجات الأساسية لسكانها وتوليد الموارد لمعالجة شواغلها البيئية ذات الأولوية بصورة أنسب.

٣٤ - وأوضح عدد من الوفود أنه يجب بذل جهود أكبر، على نحو ما عكسته نتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بشأن القضايا الهامة بالنسبة للبلدان النامية، مثل سبل الوصول إلى الأسواق، والقضايا المتعلقة بالسلع الأساسية، والحصول على التكنولوجيات ونقلها، وبناء القدرات.

التجارة والبيئة

٣٥ - لقد وضعت المعالم المتعلقة بجدول أعمال بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأكدت وفود عديدة، بصورة خاصة، على الحاجة إلى معالجة قضايا الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها بشروط يمكن تحملها بصورة أكبر. ولاحظ بعض الوفود أن القضية الأساسية ليست هي سبل الوصول إلى هذه التكنولوجيات بل هي شروط هذا الوصول إليها، وخاصة حيثما تكون

في الاقتصاد العالمي. وثمة حاجة إلى مبادرات جديدة للعمل على أن تصبح البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً، قادرة على جني جميع فوائد تحرير التجارة والحصول على حصتها من التجارة الدولية. وأكدت بعض الوفود على الحاجة إلى سياسات بيئية فعالة للمساهمة بأقصى قدر ممكن من تحرير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن ثمة حاجة إلى النظر في الروابط القائمة بين تحرير التجارة والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. ويتعين تحديد مبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات لفائدة البلدان النامية. وثمة حاجة إلى تحسين الاتساق والتنسيق بين المانحين والمنظمات الدولية.

٣٠ - وفي البلدان النامية، يمثل القضاء على الفقر، المدعم بالنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، الأولوية المهيمنة. وبناء عليه، ينبغي زيادة تحسين سبل وصول المنتجات القادمة من البلدان النامية إلى الأسواق ويتعين تنفيذ تدابير خاصة لفائدة أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، أكدت العديد من البلدان النامية على أن الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، خاصة في مجالي الشؤون المالية ونقل التكنولوجيا، ينبغي أن تنفذ تنفيذاً كاملاً.

٣١ - وحسب المتفق عليه في جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي للبلدان النامية أن تكون سباقة في معالجة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، آخذة في الاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة. وأقرت بضعة وفود أيضاً بأهمية اطلاع الجماهير على مجريات الأمور والدخول في حوار منتظم بين الحكومات وأصحاب المصلحة.

التجارة والنمو الاقتصادي

٣٢ - يمكن لوجود نمو اقتصادي وعدمه على حد سواء أن يكون لهما آثار بيئية ضارة. وأكدت بعض الوفود على

- ٤١ - ومن الضروري زيادة ما يمكن أن تسهم به عملية تحرير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة. وأكد العديد من الوفود على ضرورة ضمان وصول المنتجات من البلدان النامية إلى الأسواق وتحسينه، والعمل على إتاحة فرص تجارية جديدة، وإزالة العقبات التجارية، واستكشاف سيناريوهات "المكسب لكل الأطراف". وأكد العديد من الوفود، مثلاً، على ضرورة إلغاء الإعانات المالية أو خفضها، لا سيما إعانات الصادرات الزراعية. ولاحظ أحد الوفود أنه من الممكن استكشاف سيناريوهات "المكسب للطرفين" أيضاً فيما يتعلق بمعايير العمل.
- ٤٢ - ورحبت الوفود بقرار مواصلة العمل المتعلق بالتجارة والبيئة الوارد في الفقرتين ١٤٦ و ١٤٧ من خطة العمل التي اعتمدها الأونكتاد في دورته العاشرة. وينبغي، وفقاً لهاتين الفقرتين، أن ينصب تركيز العمل الذي يقوم به الأونكتاد بالتعاون مع غيره من المنظمات ذات الصلة على المساعدة على ضمان التوازن في مناقشة موضوع التجارة والبيئة بإبراز القضايا التي تم البلدان النامية وتعزيز البعد الإنمائي؛ والتشجيع على التحليل وبناء توافق الآراء، بالتركيز على طائفة من المسائل التي يمكن أن تعود بفوائد على البلدان النامية؛ وتحديد الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجال بناء القدرات؛ والتشجيع على إقامة برنامج عريض لبناء القدرات المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية.
- ٤٣ - ورأت عدة وفود أنه ينبغي للجنة أن تشجع على مواصلة العمل المتعلق بالآثار التجارية للمبادئ البيئية والعمل المتعلق بتطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متباينة.
- ٤٤ - وأكدت عدة وفود على ضرورة تعزيز التعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنظمات ذات الصلة. وكان هناك إجماع عريض على ضرورة إقامة برنامج واسع لبناء القدرات في
- التكنولوجيات مجازة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
- ٣٦ - وأكدت وفود عديدة على ضرورة إحراز التقدم في تحديد الأشكال المناسبة للمعرفة التقليدية، بما في ذلك الخيارات لتبادل المنفعة كما حددت في اتفاقية التنوع البيولوجي.
- ٣٧ - وأكدت عدد من الوفود على أن عمليات تقييم أثر الاستدامة يمكن أن تكون أدوات مفيدة لتطبيقها على الصعيد الوطني من أجل تيسير إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، لوحظ أيضاً وجود مناظير متباينة بشأن مفهوم هذه التقييمات وأنه ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لبناء توافق في الآراء. وعلى أية حال، يتعين القيام بهذه التقييمات على الصعيد الوطني دعماً لتطوير السياسة الوطنية. وثمة حاجة أيضاً إلى أن تؤخذ في الاعتبار القدرات والموارد المحدودة للاضطلاع بها، خاصة في البلدان النامية.
- ٣٨ - وأكدت وفود عديدة أنه لكي يتسنى للبلدان النامية أن تستفيد استفادة كاملة من فرص التجارة المتاحة أمام المنتجات المفضلة بيئياً، يتعين تذييل العديد من العقبات، بما فيها قضايا الإجازة.
- ٣٩ - ويعتبر إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومتكافئ يمكن البلدان من تحسين هياكلها الاقتصادية وطريقة عمل أسواق السلع الأساسية بما أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة. ولا ينبغي أن تستخدم التدابير البيئية للأغراض الحمائية.
- ٤٠ - وينبغي للبلدان النامية أن تتمكن من المشاركة بفعالية في عملية وضع المعايير الدولية. وأكدت وفود عديدة على وجود حاجة إلى بناء القدرات وغيرها من أشكال المساعدة لفائدة البلدان النامية.

وشجع بعض الوفود على الأخذ بنهج تعدد أصحاب المصلحة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر السليم. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة القضاء على الممارسات التجارية التي تقيد نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

٤٧ - وجرى التأكيد على أن لدى قطاع الخدمات المالية دوراً أساسياً يؤديه في تعزيز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة وأن مبادرة المؤسسات المالية التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي مثال ممتاز على كيفية التأثير على الممارسات التجارية لكي تعمل في صالح التنمية المستدامة. وأيد بعض وفود البلدان المتقدمة النمو أيضاً وضع مبادئ توجيهية بيئية لتحديد المشروع الاستثماري الذي ينبغي أن يستفيد من إئتمانات التصدير وغيرها من أشكال دعم الاستثمار فيما وراء البحار. وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة بناء القدرات في مجال الاستثمار والتنمية المستدامة.

رابعاً اعتماد تقرير الفريق العامل

٤٨ - كان معروضاً على الفريق العامل في جلسته السابعة المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ مشروع التقرير (E/CN.17/ISWG.II/2000/L.1) بالإضافة إلى ورقات غير رسمية.

٤٩ - وأحاط الفريق العامل علماً في الجلسة نفسها بالورقات غير الرسمية واعتمد تقريره.

خامساً - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف افتتاح الدورة ومدتها

٥٠ - اجتمع الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالموارد والآليات المالية وبالنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي

بمجال التجارة والبيئة والتنمية. ولا بد من تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المشتركة في بناء القدرات. ورحبت عدة وفود بمبادرة التعاون بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على بناء القدرات والثقة، التي استهلكت في الدورة العاشرة للأونكتاد.

الاستثمار الأجنبي المباشر

٤٥ - أكد المندوبون على ازدياد أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من القطاع الخاص إلى البلدان النامية. ورئي أنه ينبغي أن يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر عدد أكبر من البلدان النامية. كالبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى على سبيل المثال. وأكد بعض الوفود على ضرورة ضمان وجود مناخ استثماري مستقر شفاف لا تميز فيه ويمكن التعويل عليه لتشجيع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. وحثت هذه الوفود أيضاً البلدان النامية على وضع سياسات وأطر قانونية ومؤسسية محلية مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأوصت بجعل المساعدة المقدمة في شكل بناء القدرات متاحة على نطاق أوسع.

٤٦ - ولدى الاستثمار الأجنبي المباشر القدرة على دعم الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المحسدة في التنمية المستدامة. وكان هناك إجماع عريض مثلاً على ضرورة زيادة المساهمة التي يمكن أن تقدمها الشركات عبر الوطنية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لما سبقته مناقشته في حلقة دراسية عقدت قبل الدورة العاشرة للأونكتاد وتناولت موضوع جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل لصالح التنمية المستدامة. وأكد بعض الوفود أن حقوق المستثمر يجب أن تكون مصحوبة بمسؤوليات. وأشارت هذه الوفود كذلك إلى إمكانيات تشجيع الالتزامات الطوعية والنهج المتعلقة بسلوك الشركات ومسؤوليات المستثمر. وأكد بعض الوفود أن من بين العناصر الأساسية لأي نهج نشر تقارير على الملأ عن السياسات المستدامة والأداء يمكن التحقق من صحتها.

دال - الحضور

٥٦ - حضر الدورة ممثلو ٣٨ دولة من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. وحضرها أيضا مراقبون عن الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية، وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، كما حضرها مراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

هاء - الوثائق

٥٧ - كان معروضا على الفريق العامل الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن الموارد والآليات المالية (E/CN.17/2000/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار (E/CN.17/2000/4)؛

(ج) مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة (E/CN.17/2000/9).

والاجتماعي ١٩٩٩/٢٨٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩. وعقد الفريق العامل ٧ جلسات (من الجلسة الأولى إلى الجلسة السابعة).

٥١ - وافتتح الدورة رئيس لجنة التنمية المستدامة، السيد خوان مير مالدونادو (كولومبيا).

٥٢ - وأدى مدير شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان استهلاكي.

٥٣ - وأدى ببيان رئيس فريق الخبراء العامل المعني بالتمويل.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٥٤ - انتخب الفريق العامل بالتزكية، في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير، السيد أحمد إيهاب جمال الدين (مصر) والسيد شوي سيوك يونغ (جمهورية كوريا) رئيسين.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥٥ - أقر الفريق العامل، في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير، جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/ISWG.II/2000/1 ووافق على تنظيم عمله. وفيما يلي بنود جدول الأعمال:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٣ - الموارد المالية/التجارة والاستثمار/النمو الاقتصادي.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

مرفق

قائمة المشتركين

الأعضاء

- الاتحاد الروسي: فاسيلي أ. نيبتريا ، الكسندر أ بانكين، ديمتري إ. ماكسيميتشيف، سيرغي ف. بولغاشنكو، سيرغي أ. فيديروف
- اسبانيا:
- ألمانيا: مارتين لوتس، شتيفان كونتوس، فرانك مان، راينهارت كراب، أولف ديتمار بيكل، بربرا شيفر، بيتر كريستمان
- إندونيسيا: مكارم ديبسونو، مكومور ويدودو، جوجري أورامغون، نغوراه سواجايا
- أنغولا:
- إيران (جمهورية الإسلامية): أسدي، مهدي ميرافسال، محسن إسبري
- أيرلندا: مارتن فاريل، باتريك ماكدونيل، ديمنا هيز
- إيطاليا: سيرجيو فنتر، فاليريو أستراledi، كورادو كليني، دافيدي مورانتي، جيوفاني براوتسي، فاليريا ريتزو، باولو سوبرانو، فابير كاسيسي، أنطونيو ستراباتشي، إينيس زيزا، جيوفانينو دي بالما، أندرا كامبونوغارا، فالتر غالينيتا، أوميرتو بيناتي
- باراغواي:
- البرازيل: ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، بربرا بريغليا فافورا، أنطونيو ريكاردو فرنانديس كافالكاتي، ألكسندر كوتسياس بيشوتو، أودو أراوجو فاليرو
- البرتغال: أنطونيو مونتيرو، خوليو ماسكارينهاس، نونو بریتو، هيلينا مارتز، خواو فينسودو لاغو، إيزابيل مرتز، أنطونيو بوتيو، ناديا بيريز،

- خوزيه مانويل بوال، ناير أليس، كارلوس بيس، روزا كيتانو،
ماريا دي لورديس كاييدو
- بلجيكا: أندريه آدم، ديرك فوترز، يان فرشوتين، غونتر شلويفاغ، كرس
فان دن بيلكيه، رينيه بوزمانز، أولريخ لينرتس، جان بول شارلييه
- بلغاريا: فلاديمير سوتروف، رفيتوليوب باسماجييف
- بنما:
- بيرو: مانويل بيكاسو، روبن إسبينوزا، إدواردو بيريز دل سولار
- تونس:
- الجزائر: عبد الله بعلي، عبد الرحمن مروان، سيدي محمد فرحان
- الجمهورية التشيكية: يان كارا، مارتن فانتتش، بيتر باريتسيك
- جمهورية كوريا: سوه دي وون، تشوا سيوك يونغ، يون جونغ سو، شين
وون وو، كيم شان وو، أوه يونغجو، لي سانغ جي، جيونغ
يونغ دي، شين تشانغ هبون، كواك إيل - تشون
- جمهورية كوريا الشعبية كيم تشانغ غوك، مون جونغ تشول
- الديمقراطية:
- جمهورية الكونغو
- الديمقراطية:
- جمهورية مقدونيا
- اليوغوسلافية السابقة: ناستيه تسالوفسكي، فاسكو غركوف، دونكا غليغوروف، غوران
ستفتسيفسكي
- جيبوتي:
- الدايمرك: توربن ميلاند كريستنسن، يورغن هارتناك، بيتر غيرت، أنيت
ساميولسون، ليزيه سو نلدا
- سري لانكا:
- سلوفاكيا: إيغور فنتسيل

- السودان:
- الصين: جانغ شياوان، شي وتشيانغ، شيه جونتشي، سون جن، باي يونغجيه، ني هونغشينغ
- غيانا: جورج ويلفريد تالبوت
- فرنسا: آلان ديجاميه، لايمون كوريلاك، جنفييف فيريوغ، سعاد لو غال، بول لو، دانييل لو غراسون
- الفلبين: ليبران ن. كابكتولان
- فترويل:
- كازاخستان:
- الكاميرون:
- كندا: إيفان جوبين، كيم غيرتل، غريغ ويلسون، تيم مارتا، جاك فورجيه، أندرو كنيون، إين ماغيليفريه، رشيد نواز، شارون لي سميت، راينا هو، جانيت ستيفنسون
- كوبا: برونو رودريغيس بارييا، رافايل داوسا سسبيديس، موديستو فرنانديز دياز سلفيرا، إيليانا نونيز موردوخ، روخيليو كوريلو
- كولومبيا: خوان ماير مالدونادو، ألفونسو فالديفيسو، فايو أو كازيونيس، موريسيو باكيرو، أدريانا سوتو
- لبنان:
- مصر: أحمد أبو الغيط، أحمد درويش، حازم فهمي، أحمد إيهاب جمال الدين، رياض البدوي، أحمد فاضل بدوي، هبة فكري باسيلي
- المكسيك: مانويل تيبو، موريسيو إسكانيرو، مانويل أوتيفيرو خيمينيز، سيياكتلي كاميرو كورتيس، مرغريتا بيريز فياسنيور، كروز أرسيليا تانوري دي كاسياس، ماريو دوارتيه فياريلو، غبريلا إلياس أنتيون، أرنورد بونسيه

المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا

الشمالية:

موريتانيا:

موريشيوس: أنند برياي نيور، برمسغار هولاه

موزامبيق:

النيجر:

نيكاراغوا:

نيوزيلندا:

الهند:

هنغاريا: سندور موزيس

هولندا:

بيتر فريبك، فريست تيسن، فنسنت فان بيرغن، كوفان دورن،
ثون فارتس، هرمان فيرهي، بيرون سنيغس، جاكلين برورسيه،
كيرستن كيبرز، ماريا كوخيسوس، ألكسندرا فالكنبورغ، هانز
ألدريز، ي. ف. دي لوف، هانز هوغيفين، ي. سميدس غوسنس

الولايات المتحدة

الأمريكية:

مارك غ. هامبلي، أدبلا باكيل، ديفيد هيلز، جينيفر برغرون،
كريستين برغمارك، توماس برينان، آن كاري، جيمس كولي،
دين دين، مايكل غالبير، ميليسا كيهو، جون لويس، دانييل
ماغرو، جوناثان مرغوليس، فرانكين مور، كريستوفر مولير، لينيت
ج. بولتون، ديفيد شارك، كينيث توماس، ديفيد فان هوغستراتن،
كاترين واشبورن، نورين كندي، توماس روجرز

اليابان:

يوجي كومامارو، كواشيرو سكي، متسو أوسوكي، ماساتوشي
ساتو، أتسوهيرو مينو، شونيتشي ناكادا، ياسويوكي إنوي، يوتاكا
ناكاو، يوجي ياماموتو، كورو ناغاياما، نوريمازا شيمومورا

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

الأردن، إسرائيل، باكستان، بربادوس، بولندا، بيلاروس، ترينيداد وتوباغو، جنوب أفريقيا، رومانيا، ساموا، السويد، غامبيا، غواتيمالا، فنلندا، كرواتيا، كينيا، ليتوانيا، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، اليونان

الكيانات الممثلة بمراقبين

الجماعة الأوروبية

الدول غير الأعضاء الممثلة بمراقبين

سويسرا

الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة التجارة العالمية

أمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

اتفاقية التنوع البيولوجي

المنظمات الحكومية الدولية

أمانة الكمنولث

المنظمات غير الحكومية

رابطة التعليم العالمي

الرابطة الدولية للمحامين

غرفة التجارة الدولية

المنتدى النرويجي للبيئة والتنمية

مجلس الكنائس العالمي

الهيئة الدولية للصندوق العالمي للطبيعة